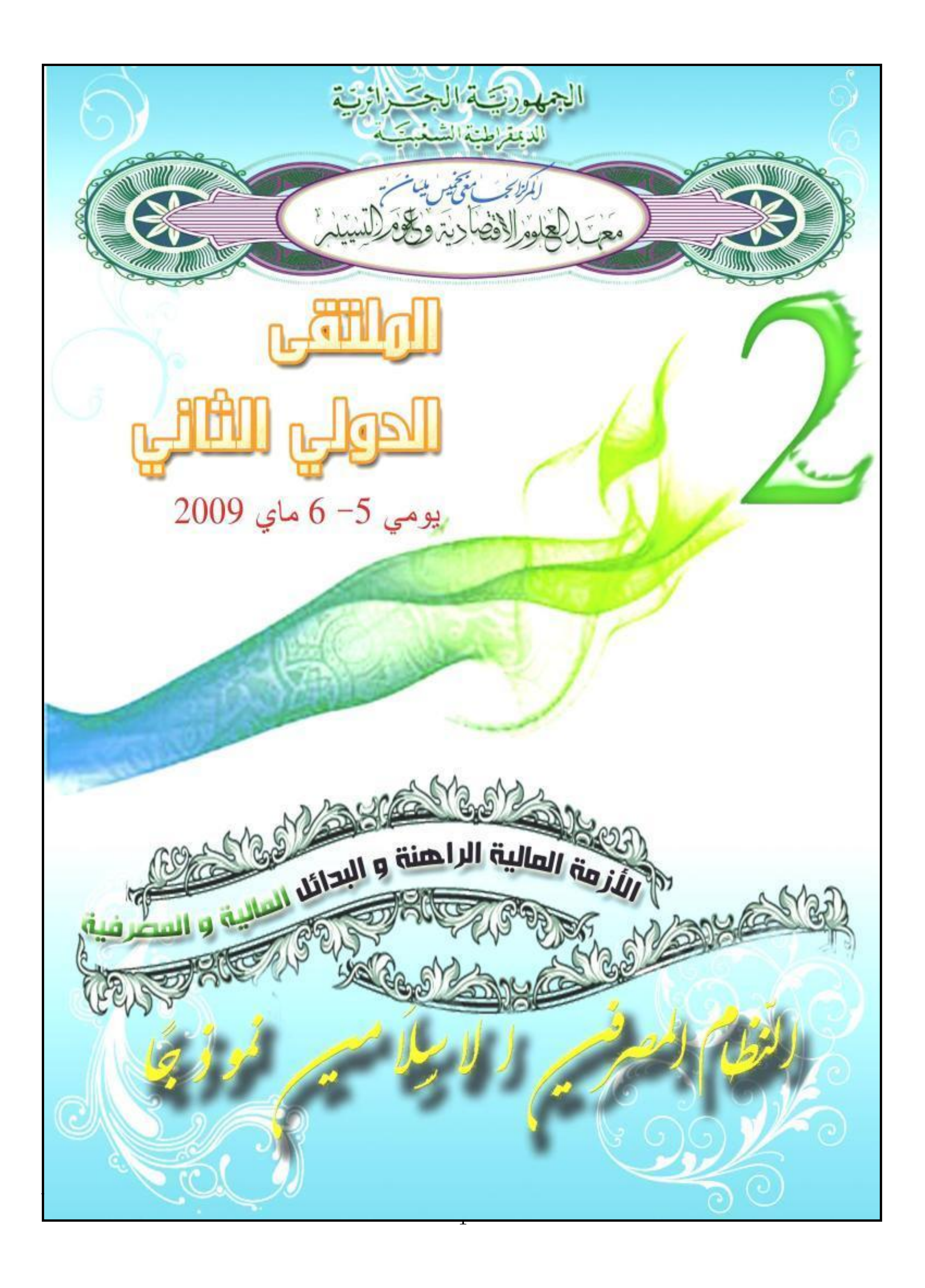

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي بخميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5- 6 ماي 2009
2
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

من آثار الأزمة المالية العالمية
على المصارف والمصارف الإسلامية

أ.د. سمير الشاعر
باحث وأستاذ جامعي
مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي- مصرف إسلامي
عضو مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

Research Summary

The current financial crisis is a vast subject of interest to everybody, and will be of concern for researchers for the coming decades. The approach of this paper towards this subject is to establish the latest results and consequences, confessing to the unclear technical and objective synopsis for this crisis till now. This paper also addresses the essential cause for this crisis which is "Derivatives", and presents some preceding causes and "red flags", with an attempt to define and explain the general understanding of the crisis. Special attention is focused on the financial and banking sectors including Islamic banks, and the after effects on Arab countries.

The paper also addresses the reasons for the "survival" of Islamic Banks from this crisis as evidenced by individuals from within the crisis scene, and also from an Islamic perspective with brief clarification of the "Shari'a" precautionary measures; not forgetting the necessity to develop an economy with a human face, coupled with moral codes and ethical standards.

The paper is concluded with results and recommendations.

ملخص البحث

إن الأزمة المالية الحالية موضوع كبير ، شغل الناس وسيشغل الباحثين لعقود قابلة، وتناولت موضوعها في هذا البحث لناحية رصد آخر ما وصلت إليه نتائجها وآثارها، معترفاً بضبابية التشخيص الفني والعلمي لها حتى تاريخه، مشيراً لجرثومتها الأولى وهي المشتقات، سارداً لبعض الإرهاصات التي سبقتها، محاولاً التعريف بها مع توضيح مفهوم الأزمة عموماً والمالية والمصرفية خصوصاً، معرجاً على أسبابها، موضحاً تأثيراتها الإيجابية والسلبية، على المصارف وفي مقدمها الإسلامية، متطرقاً وعارضاً لمجموعة من آثارها على الدول العربية.

كما تناولت أسباب نجاة المصارف الإسلامية على ألسنة أهل الأزمة وأربابها، ومن وجهة نظرنا ، مع توضيح أسباب الوقاية الشرعية بإيجاز شديد ، من غير إهمالٍ للدعوات المستجدة لأنسنة الاقتصاد وأخلقته، وختمت البحث بالنتائج والتوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد،

فإن الله شرع للناس التعاملات على أنواعها، إلا ما حرم، والتعاملات الاقتصادية إحداها، شرط أن نتقي الله في أنفسنا وفي الآخرين، فالعقود الشرعية زمرتان: زمرة عقود معاوضات وزمرة عقود تبرعات، ولكل منها شروط انعقاد وشروط صحة، وقد كتب الله الإحسان على كل شيء، و أقر العدل في العقود وخاصة عقود المعاوضات، فما كان من جنوح في عقد لطرف دون آخر ففي ذلك خلل، وعليه لا تستقيم حياة الناس معه.

كما أن الشرع الحنيف أرسى قواعد استقرار التعاملات وآثارها، وجعل للمُجِّد نصيب ، تأسّياً بحديث (الخراج بالضمان)[1] والقاعدة الفقهية النفيسة المشتقة منه "الغنم بالغرم"[2].

ومع اختلال هذه القواعد، نستطيع أن نعرف أننا أخللنا ولكن يصعب معرفة مآل ومصير هذا الخلل البعيد منه والقريب، وما تحايل الناس على المناطق غير المشروعة ابتداءً أو غير المنصوح بها مع عدم حرمتها، على منهج حديث[3] السعيد من وعظ غيره وبالمخالفة (..الشقي من اتعظ بنفسه..)، إلا نوع من أنواع المغامرات المهلكة.

فلعتماد الرياضيات التطبيقية في استحداث منتجات يعرف عند أهل الصناعة انطلاقها من غير فهم لتركيبها أو مفاعيله ا، ينحو بالاقتصاد عن جادة الإنتاج الحقيقي، وما دخول المشتقات المالية المحرمة بعمومها، بإغراءات الربح والمكاسب الخيالية، إلا دخول في العقود الجانحة والاقتصاد الفقاعي أو بآخر مسمياته الاقتصاد الرمزي. وفي ذلك هلاك للحرث والنسل، والمشاهد اليوم خفف عن المستدلين وأفحم طالبي الدليل.

كما أن الدين وعموم منهجيات التعامل بالديون، استحدث فيها البشر ما لم ينص عليه رب البشر، ونظروا للآثار القريبة والمنافع الآنية، متذرعين بوجود راغب بنقل الدين له، أو أنه لا مخاطر مع وجود التأمين الحديث ومن شركات مرموقة على الديون ومستوياتها الأولية والثانوية، كلها هيكليات وشبكات عمل غير قائمة على تعاملات

---

[1] حديث : " الخراج بالضمان " أخرجه أبو داود (3 / 780 ـ تحقيق عزت عبيد دعاس) ، وصححه ابن القطان كما في التلخيص لابن حجر (3 / 22 ـ ط شركة الطباعة الفنية) .

[2] مجلة الأحكام العدلية (مادة 87) مع شرح الأتاسي 1 / 245 .

[3] صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ج4، ص2037.

إنتاجية حقيقية، ولا نقول أيضاً وهمية فقط بل أسوأ من ذلك بكثير، ففيها الأسر لرقاب العباد والبلاد بحبائل الاستعباد واللا إنتاج والفئات المستنفعة ظلماً وعدواناً من عقود غطاها القانون الذي صنعوه على قياساتهم، علماً أن النهي ورد عن (بيع الدين بالدين)[4] لحديث النهي عن(بيع الكالئ بالكالئ)[5].

في تعريف الأزمة:

هي أزمة ....
وذلك لأن الاقتصاديين بأنواعهم ومع اختلاف مدارسهم الفكرية، لم يستطيعوا حتى اللحظة تشخيص ما حصل أو ما حجمه أو ما هي سلسلة الأحداث التي أوردت هذا المورد ، مقرين أنها ليست كالأزمات السابقة لا في النوع ولا الحجم ، إلا أنهم مجمعون على أن مدخل التشخيص للمشكلة يكمن في جرثومة الاقتصاد " المشتقات" مع العلم أنهم متفاوتون في الرأي بهذه المشتقات بين قائلين بأنها ممكنه بضوابط أو حدود، وآخرين رافضين لها، وإن كانت أصوات الفئة الأخيرة أضحت أعلى.
كما أنهم يقرون بأن الفائدة كآلية لتحريك أو تدوير زوايا المشاكل الاقتصادية ، ليست على ما يتخيلون، فلولا عجز أدائها ما وصلنا لهذه اللحظة.
وأيضا، ما يدعونه من يد خفية ، أسخط القاصي والداني مقتنعين وباعتراف البعض منهم أنها كلام غير علمي، وما هو إلا رد ما لا يعلم إلا غيبيات هو استخفاف بالعقول السليمة والعلمية.
وما أوردهم هذا الاستخفاف بأنفسهم، إلا مكابرة قديمهم وحديثهم من الاعتراف بسنن الله في كونه.

وهم اليوم يقارنون ما درسوا ودرسوا من نظريات، وكيف أنها لا تستقيم مع الواقع، وعليه، لا يستبعد أن تطالعنا الأبحاث بإعادة النظر في النظريات المسطرة والمخدومة سنوات وسنوات، وليس في هذا عيب أو غضاضة، فالحكمة ضالة الباحث عنها.

في شرح الأزمة:

علمياً نستطيع أن نرصد آثار الأزمة، ومن غير الدقيق أن نقول أن نا نشرحها، فلا أسبابها اتضحت بيقين ولا آثارها ضبطت، ولا الحلول اقترحت ، ومن المبكر الخوض فيها كحالة مشخصة صالحة للتدريس علمناها لنعلمها.
ونحن اليوم على مفترق علمي مفصلي قد نشهد معه ولادة نظريات و علوم جديدة واندثار أخرى.

---

[4] حديث : " نهى عن بيع الكالئ بالكالئ " . رواه الحاكم والدارقطني . وقال الإمام أحمد : ليس في هذا حديث يصح . وقال الإمام الشافعي : أهل الحديث يوهنون هذا الحديث . وجزم الدارقطني في العلل بذلك . (تلخيص الحبير3 / 26) .

[5] رد المحتار 4 / 209 ، تبيين الحقائق 4 / 140 ، فتح العزيز 9 / 212 ، الشرح الكبير على المقنع 4 / 336 ، بدائع الصنائع 7 / 3155 (مطبعة الإمام) ، نهاية المحتاج 4 / 180 ، المغني / 329 ، شرح منتهى الإرادات 2 / 221 .

مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

- **المفهوم**

الأزمة المالية عموماً هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. واليوم ليس هناك تعريف واضح أو مفهوم محدد للأزمة المالية العالمية الحالية.

- **أنواع الأزمات المالية**[6]

1. **الأزمات المصرفية:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بـــأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis". وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بـــأزمة الائتمان أو Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend & Gurney" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" في عام 1931 وبنك "Bear Stearns".
2. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات **Balance of Payments Crisis**. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997، وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياَ تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة، بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

---

[6] د. عبد الله شحاتة، بحث الأزمة المالية– المفهوم والأسباب، مجموعة الاقتصاد الاسلامي.

3. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"**: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble" حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

أسباب الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني. فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصةً بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول – كما سبق الإشارة–؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي . فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي " "**Minsky's Theory**" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "**مينسكى**" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط ". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تُذكر، وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في

الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "game theory" تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" **Coordination Games**". إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،....). فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة، وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" – ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً.

ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير تلك الأزمات، مثل:

- **<u>عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية :</u>** حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس . فعلى سبيل المثال حين تتيح البنوك سحب الودائع في أي وقت بينما تتوسع في الإقراض طويل الأجل – كالقروض لتمويل شراء العقارات مثلاً – فهي بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة. كذلك الحال بالنسبة للدول، فكثير من الاقتصادات النامية تلجأ إلى إصدار سندات قيمتها الاسمية مقيمة بالدولار أو اليورو، وهو ما قد يؤدى إلى عدم تناسب القيمة الاسمية لالتزاماتهم – أي السندات المصدرة– وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية، وفي تلك الحالة تظهر إمكانية حدوث ما يسمى بحالة التعثر عن سداد الالتزامات أي عندما تعجز تلك الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية عند استحقاق تلك السندات.

- **<u>أثر العدوى</u>** أو ما يسمى" **Contagion Effect**" أي انتقال الأزمات المالية – مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم – وانتشارها في دول أخرى . ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار

غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعانى منها الاقتصادات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

الأزمة المالية الحالية[7]:

يشهد العالم هذه الأيام أحداثاً هامة قد تكون هي الإرهاصات الأولى لظهور مرحلة جديدة لم تتضح معالمها وتفاصيلها بعد، فإن الأحداث دشنت حقبة تاريخية جديدة منذرةً بأحداث قد تكون آثارها ومفاعيلها مختلفة عن كثير مما سبق، ويتساءل البعض:

هل هذه الأزمة أزمة عابرة؟

هل يمكن أن تنتهي بما قامت به الحكومات حتى الآن أم أنها بالفعل أزمة جوهرية وعميقة سيكون لها ما بعدها؟

من يتابع الأزمة بعين الفحص والتدقيق يرى أن العالم اليوم لا يزال في عين الإعصار، وتفاصيل القصة لم تنتهي بعد، ويرى أيضاً أن النتائج لم تنتهي فصولاً بعد، وأن الأيام القادمة حبلى بالتطورات التي قد تلد مجموعة من المشاكل المعقدة وليس مجرد مشكلة واحدة، فلا بد من فهم الأحداث والأسباب حتى يكون بمقدورنا قراءة الواقع والانطلاق منه إلى الحلول.

فما هي الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الأخيرة وما هي تداعياتها على المصارف عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً؟.

تنقسم الأسباب إلى حقيقية جوهرية وإلى ظاهرية شكلية:

الأسباب الشكلية:

1. أزمة البورصات العالمية.
2. أزمة الثقة المفقودة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية .
3. أزمة الرهن العقاري.(وهي الشرارة التي أظهرت الأزمة الأخيرة للعلن بعد أن كانت كالنار تحت الرماد).
4. زيادة أحجام المديونية الفردية والمؤسساتية.

7 محاضرة سابقة للباحث، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المنطقة العربية، ألقيت في مؤتمر اتحاد المصارف العربية، بيروت بداية 2009.

الأسباب الجوهرية والحقيقية،

وهي كثيرة نكتفي بأهمها:

1. الاستسلام للسوق واعتباره اليد الخفية الوحيدة القادرة على الحل.
2. الفائدة الربوية، (الأجر الذي يدفع لرأس المال مقابل الزمن، دون أن يك ون هناك إنتاج حقيقي) وما يتبع ذلك من جدولة ديون أو مشاكل بطاقات الائتمان.
3. أزمة الاقتصاد الوهمي، البعيد عن الإنتاج أو الاقتصاد العيني الحقيقي .(يشكل الاقتصاد الوهمي ما يقرب من 40 ضعف الاقتصاد الحقيقي).
4. نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك مما أ دى إلى ظهور حالات مقامرة ورهانات لا تمت إلى الاقتصاد بصلة.
5. انتشار صناديق التحوط
6. غياب الضوابط الأخلاقية
7. سرعة انتقال الأنباء والعدوى (كالنار في الهشيم).
8. بيع الدين بالدين وانتشار السندات والتأمينات عليها.
9. هذا عدا الكثير من الأسباب الفرعية التي لا يتسع المقام لذكرها.

من إرهاصات الأزمة ومعالمها:

بداية الأزمة سبقت عام 2008 فقد شهد العالم:

1. ارتفاع أسعار البترول.
2. الطفرة في سوق العقار.
3. بروز عجز مجموعة من المقترضين عن الدفع.
4. مواجهة بعض المصارف أزمات.
5. تدخل البنوك المركزية وضخ المليارات لمحاولة ضبط الأوضاع.
6. تأميم بعض البنوك لتجنيبها الإفلاس.
7. تخفيض أسعار الفائدة.
8. عمليات اندماج في بعض المصارف الأميركية والأوروبية.

من آثار الأزمة:

1. تباطؤ النمو العالمي
2. خسائر / إفلاس / اندماج
3. تضرر بنوك وشركات تأمين
4. تراجع الأسهم

5. إرباك الأسواق العالمية (النفط/العقار/الغذاء/الصناعات التحويلية/التصنيع والتكنولوجيا/السفر والانتقال/السيارات/العملات/والقطاع الخيري)
6. عمليات الإفلاس لأعرق المؤسسات المالية وشركات التأمين
7. نقص سيولة وتراجع في الناتج القومي
8. سوء توزيع الموارد أو إعادة توزيعها في غير مصلحة الطبقات الأضعف
9. عدم نجاح المحاولات حتى الآن بإيقاف التدهور.
10. بدء ظهور آثار الأزمة على الدول النامية (والعربية منها)
11. عقد مؤتمرات الدول الصناعية الكبرى والمجموعات الدولية الأخرى لمحاولة الخروج من الأزمة .

تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية[8]

تتعرض الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وأزمة سيولة نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعصف بالعالم هذه الأيام، ومع ذلك نجد أن المصارف الإسلامية تظهر أرقامها المعلنة نموا في الأرباح مع توفر سيولة قد تصل حد التخمة في بعض المصارف الإسلامية . ولا يعني هذا الأمر أنها بمنأى عن التأثر بهذه الأزمة العالمية، حيث أن المصار ف الإسلامية لا تعمل في جزر منفصلة معزولة عن بقية العالم، بل هي جزء من المنظومة المالية العالمية تؤثر وتتأثر بما يجري في العالم، ولكن تأثرها هذا غير ناجم عن تعرضها للأزمة مباشرة، حيث خرجت منها المصارف الإسلامية سليمة.

أسباب عدم التعرض مباشرة للأزمة:

- المصارف الإسلامية لا تتعامل في الأوراق المالية المسببة للأزمة وذلك لحرمتها الشرعية.
- المصارف الإسلامية أقل اعتمادا في سيولتها على الديون وأكثر اعتمادا على إيداعات العملاء مما حد من تعاملها مع أسواق الديون.
- بعُد المصارف الإسلامية عن المضاربات الكبيرة التي حدثت في البنوك الأوروبية والأميركية.
- شمول تصنيف المخاطر بكاملها من الاقتصار على تصنيف مخاطر الائتمان.
- أن حجم المصارف الإسلامية متواضع قياساً بالبنوك العالمية الكبرى.

[8] محاضرة للباحث ملقاة في مصرف لبنان المركزي، حديثاً.

الآثار السلبية:

- تأثرت استثمارات المصارف الإسلامية بتراجع البورصات العالمية سواء كا ن استثمارا مباشرا فيها أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.
- الحد من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم اليوم.
- إضعاف قدرة المصارف الإسلامية على إدارة السيولة المتوفرة لديها.
- تأثر المحفظة العقارية للمصارف الإسلامية خاصة في الخليج.
- الكساد الذي سيصيب الاقتصاد العالمي سيلقي بثقله على المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء.
- تأثر نتائج المصارف بأي ركود عالمي يحصل خاصة في المجال العقاري.
- أن تأثير الأزمة يأتي بشكل كبير عبر العامل النفسي غير المدعوم بمبررا ت اقتصادية.

إلا أن هذه التأثيرات تبقى محدودة بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بليغة ستؤدي إلى تغيير جذري في القوانين والمبادئ التي تحكم هذه الصناعة في المستقبل بالنظر إلى مطالبة العديد بضرورة مراجعة المبادئ الاقتصادية والمنظومة الفكرية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الحر الخاضع لقوانين السوق.

الآثار الايجابية:

- إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها.
- تعدى الأمر الإقرار بصحة هذه المبادئ إلى الدعوة للأخذ بها في العديد من افتتاحيات الصحف الأوربية.
- تغير النظرة العالمية إلى قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي من أنها مبادئ قديمة تعيق تقدم هذه الصناعة إلى ما أصبحوا ينادون به اليوم.
- عجلت الأزمة فتح الكثير من الأسواق الأوربية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية،

حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا. وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية

في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.

وقال دنكان ماكنزي ***مدير الاقتصاد بمؤسسة انترناشونال فايناشال سرفيسز لندن****، «ما سعت إليه الحكومة البريطانية هو وضع التمويل الاسلامي على قدم المساواة مع التمويل التقليدي، هو أساس النمو والتطور الذي نراه الآن في السوق، لكنها ما زالت مقارنة صغيرة جدا بالأسواق التقليدية».*

- عزز خروج المصارف الإسلامية من الأزمة دون خسائر، الثقة في هذه المصارف،

مما أدى إلى تحول العديد من عملاء المصارف التقليدية من غير المسلمين في بريطانيا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية وفق تقرير نشرته جريدة «برمنغهام بوست».

- منحت الأزمة، الصريرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلا عن المصرفية التقليدية.
- منحت الأزمة، الصيرفة الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها، مما سيقلل من الآثار السلبية لنتائج هذه الأزمة عليها.

قيل في أسباب نجاة المصارف الإسلامية:

- قال **دنكان ماكنزي لرويترز** «كان أداؤها (البنوك الإسلامية) أفضل كثيرا لأسباب منها أن الشريعة الإسلامية التي تعمل في إطارها تحظر الاشتراك في بعض الأمور التي سببت مشاكل للبنوك التقليدية. لم يتمكنوا من شراء أوراق مالية عالية المخاطر التي سببت مشكلة كبيرة للبنوك التقليدية، كما أنها لا تعتمد على أسواق الجملة التي تقلص فيها التمويل بدرجة كبيرة».
- أكد البروفسور في الاقتصاد الدولي "هانس فيسر" في تقرير اقتصادي لراديو هولندا : أن المعاملات المصرفية للبنوك الإسلامية تتطابق مع الأرقام الواقعية وبالتالي الأموال تصرف على شراء وبيع البضائع والخدمات ، والمتاجرة بالأموال المطالبة بمستحقات لا تدخل ضمن المعاملات المصرفية الواقعية أمر غير مسموح به.
- وأضاف أنه قد يبدو أسلوب المصارف الإسلامية لأول وهلة وكأنه غريب أو دخيل غير أنه في الواقع قريب جداً من التعامل المصرفي الأخلاقي.

الدعوات المستجدة:

1. أخذت العديد التساؤلات المطالبة باقتصاد بديل تتشكل في إطار تيار فكري جديد بدأ يشق طريقه داخل الفكر الاقتصادي الحديث و تدور اهتماماته حول مقولة الاقتصاد الإنساني التي تحرص على أخلاقيات و"أنسنة" الاقتصاد وتخليصه من فواحش الليبرالية الجديدة وما خلفته من ظلم اقتصادي وحيف اجتماعي وحروب وأزمات وكوارث متعاقبة . ويعتبر أنصار هذا التيار الجديد من أن الرد الإنساني الوحيد على مأزق الرأسمالية ، هو الاقتصاد الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي الحقيقي للإنسان ــ كل الإنسان على وجه الأرض ــ بدءا بالأقل حظا(المحرومين) وانتهاء بالأوفر حظا في الحياة(المحظوظين).
2. والملفت للانتباه في هذا الصدد، هو التوافق شبه التام بين أطروحة الاقتصاد الإنساني هذه ومشروع الاقتصاد الإسلامي الذي بدأ يحتل حيزا متناميا من الاهتمام ،ليس في البلدان الإسلامية فحسب، بل فـي أوساط دولية متعددة من جامعات ومراكز بحوث ومؤسسات مالية دولية واسعة ، وأضحى يستقطب العناية والمتابعة من قبل العديد من الباحثين وصناع القرار في أماكن كثيرة من العالم!
3. وتلتقي الأطروحتان (الاقتصاد الإنساني والاقتصاد الإسلامي) في جملة من المبادئ والأهداف المتعلقة بكرامة الإنسان وحقه الثابت في الحياة ومنع الظلم والحيف و كل أشكال الاستغلال والكسب غير النزيه والمضاربات الوهمية وإحلال بدل كل ذلك، الأخلاق والقيم الإنسانية، والمثل العليا، محلها المطلوب في النشاط والتعامل الاقتصادي . ولن يتم هذا الجهد إلا بإعادة صياغة علم الاقتصاد صياغة جديدة تقطع مع المنهج الأحادي للنظرية الرأسمالية التي تعزله عن غيره من العلوم الإنسانية وتفسر حركة الإنسان والتاريخ بالعوامل الاقتصادية البحتة وتفصل بينه وبين كل ما يمت إلى الدين والأخلاق والقيم بصلة.

من تأثيرات الأزمة على الدول العربية:

1. من المهم جداً أن لا ندعي بأن الأزمة لن تطالنا، فالاقتصاد العالمي مرتبط ومتشابك، ومعالم الأزمة بدأت بالظهور.
2. مشاهدة علامات التراجع في الأسواق عموماً والخليجية خصوصاً بسبب الخوف من وصول الأزمة.
3. انهيار أسعار البترول بشكل كبير.
4. تأثر وتراجع السوق العقاري (الخليجي خاصة)
5. قرارات تأخير بعض المشاريع طور التنفيذ (كمشاريع نخيل في دبي وغيرها).
6. مشاكل البطالة وخصوصاً في قطاعات البناء (مهندسون، عمال، حرفيون...)
7. تأثر مشاريع التنمية الحكومية نتيجة تراجع سعر النفط.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من المبكر الحديث عن نتائج نهائية ولكن من المفيد الانتباه إلى النتائج المبدئية المتحققة وما يمكن أن يبنى عليها في المستقبل القريب والبعيد:

1. عدم صلاحية العديد من المشتقات المالية.
2. الاقتصاد الرمزي لا يصلح كبديل للاقتصاد الحقيقي.
3. ضرورة إعادة النظر بالنظرية الرأسمالية ككل أو آلياتها خاصة مُسلَّمة "دعه يعمل، دعه يمر" أو عدم تدخل الحكومات بشكل مباشر لإعادة التوازن إلى السوق.
4. ظهور تيارات جديدة داعية إلى أخلقة الاقتصاد.
5. الانعكاسات غير المباشرة على اقتصاديات الدول النامية.
6. ارتباك المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.
7. تراجع مستويات التداول المختلفة على صعيد الاقتصاديات.
8. ارتفاع معدلات البطالة.
9. ازدياد الطلب على المعونات الحكومية(الولايات المتحدة خاصة).

التوصيات:

لتحقيق الأمن الاقتصادي ينبغي:

1. ترك التعامل بالربا
2. ترك بيع ما لا نملك
3. ترك البيوع الوهمية.
4. عدم شراء الأسهم بقروض ربوية (بيع الهامش Margin)
5. ترك عقود المستقبليات Futures وعقود الاختيار Options وعقود المبادلات المؤقتة Swap (على الأسهم وأرباحها)
6. ترك التعامل بالمشتقات المالية بتراكيبها القائمة.
7. الخروج من بيع الدين.
8. مراعاة القيم الإنسانية والأخلاق
9. اعتماد المشاركة (الغنم بالغرم) كنظام بديل عن نظام الفائدة.
10. استخدام المال في وظائفه الأساسية وعدم اعتماده كسلعة.
11. اعتماد الأصول الفنية للاقتصاد الإسلامي.